حضرة صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني

أمير البلاد المفدى

سمو الشيخ/ تميـم بن حـمد آل ثـاني

ولـي العـهد الأميـن

مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ورئيسها التنفيذي

1- سعادة الشيخ / عبد الله بن سعود آل ثاني

المحافظ - رئيس مجلس الإدارة

2- سعادة الشيخ / فهد بن فيصل آل ثاني

نائب المحافظ - نائب رئيس مجلس الإدارة

3- سعادة السيد / خلف أحمد المناعي

وكيل وزارة الاقتصاد والمالية - عضوا

4- السيد / مايكل رايان

المدير العام التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال - عضوا

5- السيد / حمد علي المناعي

ممثلاً عن وزارة الأعمال والتجارة - عضوا

6- الدكتورة / حصة سلطان الجابر

من ذوي الخبرة في مجالات عمل الهيئة - عضوا

7- الشيخ / سعود ناصر آل ثاني

من ذوي الخبرة في مجالات عمل الهيئة - عضوا

السيد / ناصر أحمد الشيبي

الرئيس التنفيذي

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الأسواق المالية أحد أهم ركائز التطور الاقتصادي لدولة قطر والذي استحوذ على مكانة خاصة عند صياغة رؤية قطر الوطنية 2030، وتسعى الهيئة باعتبارها أحد المؤسسات التنظيمية و الإشرافية والرقابية على الأسواق المالية بدولة قطر والأنشطة المرتبطة بها وعلى الأشخاص محترفي العمل في الأسواق المالية إلى المساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف العامة لرؤية قطر 2030، فيما يتعلق بتطوير سوق رأس المال القطري وتحويله إلى نموذج إقليمي للخدمات المالية عالية الجودة بما يؤدي إلى إيجاد مناخ استثمار قادر على جذب الأموال والتقنيات الأجنبية ويشجع على توطين الاستثمارات المحلية.

وفى سبيل ذلك تبذل هيئة قطر للأسواق المالية المزيد من الجهود بالتعاون مع الجهات التنظيمية والرقابية الأخرى بالقطاع المالي القطري من أجل تطوير أداء أسواق رأس المال القطرية ورفع مستوى الشفافية والإفصاح بها بما يؤدي إلى حماية المستثمرين ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في ضوء المعلومات والبيانات الدقيقة المتاحة في الوقت المناسب، وفى هذا الصدد رأت الهيئة أن تبادر بالإفصاح عن أهم الجهود التي تبذلها من أجل الارتقاء بأداء سوق رأس المال القطري، وكذا أهم التطورات بأسواقنا المالية المحلية، وأن تضع اللبنة الأولى في مجال إثراء البيانات

وتوفيرها بشكل دوري لكل المتعاملين في السوق القطري كخطوة أولى نحو زيادة مستوى الشفافية والإفصاح بالسوق المحلي.

وتأمل الهيئة أن تكون التقارير الدورية الربع سنوية والسنوية التي سوف تحافظ على إصدارها بشكل دائم، إضافة جديدة لمجتمع سوق رأس المال القطري تساعد في التعريف بمجهودات التطوير التي تبذلها الجهات الرقابية ذات الارتباط بالقطاع المالي، وتكون بمثابة مبادرة من جانب الهيئة لتشجيع كافة الأطراف المرتبطة بسوق رأس المال القطري على المشاركة والمساهمة بالرأي والجهد في سبيل تطوير وتحسين أداء الهيئة سواء على المستوى التشريعي أو الرقابي.

وتتشرف هيئة قطر للأسواق المالية بهذه المناسبة أن ترفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، وإلى سمو ولي عهده الأمين، وإلى معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لما تحظى به الهيئة من دعم مستمر، كما تعرب الهيئة عن شكرها وتقديرها للجهات الحكومية والمؤسسات العاملة بدولة قطر على توفير البيانات اللازمة لإعداد هذا التقرير.

عبدالله بن سعود آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

كلمة
الرئيـس التنفيذي

حرصت هيئة قطر للأسواق المالية على أن تكون رسالتها إلى الأسواق المالية الوطنية تتفق مع أفضل الممارسات والمبادئ الدولية التي اعتمدتها المنظمة الدولية لهيئات سوق المال IOSCO، حيث تتمثل رسالة الهيئة في حماية المستثمرين والمحافظة على استقرار ونزاهة وشفافية أسواق رأس المال وتنمية مستوى المهارة والمعرفة بما يدعم نمو وتنوع الاقتصاد الوطني.

ومن منطلق إيمان الهيئة بأن حماية المستثمر تبدأ من قدرته على اتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب، فقد وضعت الهيئة على رأس أولوياتها خلال المرحلة القادمة الاهتمام بتنمية الفكر الاستثماري من خلال الوسائل المختلفة لنشر الوعي فيما بين المتعاملين بالأسواق المالية الوطنية سواء المؤتمرات أو الندوات أو ورش العمل أو المطبوعات التثقيفية. كما تبذل الهيئة قصارى جهدها من أجل ليس فقط رفع معدلات الإفصاح والشفافية ولكن أيضا من أجل الارتقاء بجودة المعلومات ونوعيتها وتوقيت الإفصاح عنها بما يعزز من كفاءة المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، و يدعم الثقة في التعاملات بالأسواق الوطنية، كما أن الهيئة حريصة على أن تكون القيم السائدة فيما بين العاملين بها تتضمن النزاهة و العدالة والشفافية في تعاملاتهم مع كافة المتعاملين بالأسواق المالية، هذا فضلا عن المصداقية والاستقلالية في اتخاذ القرارات بما يضمن حماية المستثمرين.

وتأمل الهيئة من خلال إصدارها لهذا التقرير السنوي أن تضع اللبنة الأولى للمرحلة المقبلة نحو تفعيل الرؤية المستقبلية للهيئة وتحقيق رسالتها فيما يتعلق برفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المستثمرين وحمايتهم وإمدادهم بالمعلومات والبيانات عن التطورات بأسواقنا الوطنية بصفة دورية، سواء من حيث تطور القوانين والنظم التشريعية أو من حيث معدلات النمو وإحصائيات الأداء بأسواقنا المحلية.

حيث يلقي هذا التقرير السنوي الضوء على أنشطة الهيئة من أجل تطوير البنية التشريعية لسوق الأوراق المالية القطري خلال عام 2012، وتأثير تلك الأنشطة على أداء السوق بما يتضمنه ذلك من بيانات توضح تطور القيمة السوقية وحجم التداولات به وعدد ونوع المستثمرين بالسوق، كما يلقي التقرير الضوء على أعمال الهيئة في مجال المحاسبة وإنفاذ القوانين ومجال التدريب والتوعية وكذلك في مجال تطوير الأداء الداخلي للهيئة.

ولم يقتصر التقرير على أنشطة الهيئة لتطوير السوق المحلي وإنما امتد ليشمل أنشطة الهيئة في مجال التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية ذات الارتباط المباشر أو غير المباشر، كما يتضمن التقرير الجهود التي بذلتها الهيئة خلال العام 2012.

ناصر أحمد السليطي

الرئيس التنفيذي

الرؤية، الرسالة والقيم

الرؤية

الارتقاء بأسواق رأس المال القطرية لتكون نموذجا إقليميا للخدمات المالية.

الرسالة

حماية المستثمرين والمحافظة على استقرار ونزاهة وشفافية أسواق رأس المال وتنمية مستوى المهارة والمعرفة بما يدعم نمو وتنوع الاقتصاد الوطني.

القيم

تعتمد الهيئة على القيم الجوهرية في أداء عمل موظفي ومسؤولي الهيئة وتمكين ترتيب القيم المؤسسية التي على العاملين في الهيئة الالتزام بها من خلال قيامهم بواجباتهم كالتالي:

النزاهة

تطبيق أعلى المعايير الأخلاقية في معالجة القضايا واتخاذ القرارات.

التميز

السعي إلى الابتكار والإبداع والاستناد إلى الواقع في تخطيط وتنفيذ المهام.

العدل

الحيادية والاستقلالية في التعامل مع الجمهور والمؤسسات ذات العلاقة.

المسؤولية

اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات بوضوح وشفافية وتحمل تبعاتها.

روح الفريق

العمل التعاوني المشترك بما يحقق المنفعة المتبادلة ويلبي المصالح المستهدفة.

التأسيس

تأسست هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القانون رقم 33 لسنة 2005 القاضي بإنشاء هيئة قطر للأسواق المالية وتحويل سوق الدوحة للأوراق المالية (بورصة قطر حالياً) إلى شركة مساهمة قطرية بغرض تنظيم الأسواق المالية والإشراف عليها، وأعطيت الهيئة كافة الصلاحيات التنظيمية والإشرافية والرقابية اللازمة لممارسة مهامها بموجب هذا القانون.

وتولت الهيئة مهامها رسمياً في سبتمبر من عام 2007 حيث تم إخطار السوق والشركات المدرجة وشركات الخدمات المالية بالانتقال الرسمي للمهام الإشرافية والرقابية من السوق إلى الهيئة بعد قيام السوق بذلك على مدار 10 سنوات، ولمواكبة التطورات التي تشهدها الأسواق المالية، فقد صدر القانون رقم 8 لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية ودخل حيز التنفيذ في الثامن عشر من أكتوبر 2012 ليحل محل القانون الملغى رقم 33 لسنة 2005.

المهام الأساسية

تهدف الهيئة إلى المحافظة على الثقة في نظام التعامل في الأسواق المالية، وحماية مالكي الأوراق المالية والمتعاملين فيها، بما يضمن الاستقرار للأسواق المالية والحد من الأخطار التي قد تتعرض لها، من خلال القيام بما يلي:

1- تنظيم الأسواق المالية، والإشراف والرقابة عليها.
2- تنظيم التعامل في أنشطة الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
3- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية وتشجيع الاستثمار فيه وتنميته.
4- مراقبة قواعد التعامل بين المتعاملين في أنشطة تداول الأوراق المالية وغيرها.
5- تطبيق سياسة الإفصاح بما يحقق العدالة والشفافية ويحول دون تعارض

المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.

6- مكافحة أسباب وقوع الجرائم المتصلة بالأسواق المالية.

7- دعم الصلات والروابط وتبادل المعلومات مع الأسواق المالية الخارجية والهيئات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، للاستفادة من أساليب التعامل فيها، بما يساعد على تطوير الأسواق المالية القطرية.

8- إجراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصائيات عن أنشطة الأسواق المالية ونشر التقارير الخاصة بها.

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة من مجلس إدارة يرتبط به الرئيس التنفيذي وإدارة التدقيق الداخلي مباشرة. وترتبط بالرئيس التنفيذي جميع الإدارات في الهيئة على النحو التالي:

1- إدارة الأوراق المالية وشؤون الإصدار

تتولى الإدارة شؤون إصدار الأوراق المالية وتسجيلها حيث تقوم بمتابعة تسجيل رؤوس أموال الشركات المصدرة بما في ذلك دراسة نشرات الإصدار ومتابعة دراسات الجدوى الاقتصادية المتعلقة بها، ودراسة البيانات المالية للشركات المصدرة بالإضافة إلى تسجيل صناديق الاستثمار المتداولة. كما تتولى الإدارة شؤون متابعة الإفصاح ومراجعة البيانات الدورية للشركات المدرجة بما في ذلك التقارير السنوية ونصف السنوية والبيانات الأولية ودراسة تقارير مدققي الحسابات الخاصة بالبيانات المالية. كما تقوم الإدارة بمتابعة إفصاحات الأشخاص من المطلعين ومدى التزامهم بشروط الإفصاح الخاصة بهم وكذلك متابعة إفصاحات الشركات المدرجة والمتعلقة بالأمور الجوهرية للشركة.

2- إدارة العمليات، المتابعة وشؤون الترخيص

تتولى الإدارة مهمة ترخيص شركات الخدمات المالية واعتماد الأشخاص الطبيعيين التي تمارس من خلالهم الشركات التراخيص الحاصلة عليها. كما تتولى الإدارة التفتيش على شركات الخدمات المالية للتأكد من التزامهم بأحكام قانون الهيئة والأنظمة والتعليمات الصادرة عنها، وتقوم الإدارة بمهام الترخيص والرقابة والتفتيش على عمل وأداء الأسواق المالية وجهات الإيداع للتأكد من قيامها بوظائفها وعملياتها وفقاً للقانون والأنظمة والتعليمات المعمول بها ومراجعة الأنظمة والتعليمات الخاصة بكل منهما ومتابعة المعلومات والبيانات والقرارات الصادرة عنهما وتقديم التوصيات بشأنها. كما تتولى الإدارة مهام مراقبة ومتابعة التداول في الأسواق المالية.

3- إدارة الأبحاث والتخطيط والتعاون الدولي

تتولى الإدارة شؤون البحوث وتزويد القائمين على اتخاذ القرار في الهيئة بكافة الإحصائيات والبيانات والمعلومات الضرورية عن سوق المال القطري ورصد كافة التطورات المتعلقة بهذا الشأن. كما تتولى الإدارة متابعة التشريعات المختلفة التي لها علاقة بأسواق المال وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها. كما تعمل على متابعة علاقات الهيئة مع المنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة.

4- إدارة الشؤون القانونية والإنفاذ

تختص إدارة الشؤون القانونية والإنفاذ بإبداء الرأي والمشورة بشأن المواضيع المختلفة التي تحال إليها. كما تقوم بإعداد مشاريع القوانين والقرارات والتعليمات ذات العلاقة بعمل الهيئة ومناقشتها مع الجهات المختلفة بالإضافة لتقديم الدعم والإسناد القانوني لإدارات الهيئة الأخرى. ومن مهامها أيضا إعداد المذكرات القانونية وصحف الدعاوى والتنسيق مع إدارة قضايا الدولة بوزارة العدل في إعداد و تحضير المرافعات الخاصة بالقضايا المرفوعة من أو ضد الهيئة ومتابعة تنفيذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين. كما تقوم بإعداد مشاريع العقود والاتفاقيات المحلية والدولية التي تبرمها الهيئة مع الجهات المختلفة.

5- إدارة الشكاوى

تقوم الإدارة باستلام الشكاوى المقدمة للهيئة ذات علاقة وصلة بالأسواق المالية وأنشطتها وكافة التعاملات فيها سواء كانت بحق الأطراف ذات العلاقة بهذه الأنشطة والمرخصة من قبل الهيئة من شركات خدمات مالية أو شركات مدرجة أو أي جهات أخرى. ويتم النظر في هذه الشكاوى وبحثها ودراستها وفقا للإجراءات والقواعد المعتمدة والمنظمة لهذا الشأن، كما تنظر في المخالفات المحالة إليها من الرئيس التنفيذي في الهيئة.

6- إدارة الإعلام والاتصال

تتولى الإدارة مهام إعداد الخطط والبرامج الإعلامية لتوعية المستثمرين ونشر ثقافة الاستثمار في سوق المال من خلال تنظيم وتنسيق المؤتمرات واللقاءات المحلية والدولية للتعريف بالدور الذي تقوم به الهيئة، وإعداد المؤتمرات الصحفية وعقد المحاضرات والندوات واللقاءات مع الصحفيين، بالإضافة إلى إعداد وتحرير المعلومات والبيانات الصحفية المطلوبة وتزويدهم بها، ثم القيام برصد الأخبار الاقتصادية من وسائل الإعلام المختلفة. كما تتولى الإدارة عملية التصميم الفني للموقع الإلكتروني وجميع المطبوعات الخاصة بالهيئة والتي تستخدم في جميع الفعاليات كالمؤتمرات والمعارض.

7- إدارة تقنية المعلومات

تتولى الإدارة تحديد وتطوير ومتابعة سياسات تقنية المعلومات بالهيئة والعمل على تنفيذها من خلال مشاريع تدعم عمل الإدارات المختلفة بالهيئة. ولتنفيذ هذه المشاريع، تقوم بإدارة العلاقة مع مقدمي خدمات تقنية المعلومات من خلال عقود تضمن التنفيذ الصحيح للمشاريع وتغطي تراخيص البرامج والأجهزة وشهادات الضمان والصيانة والدعم الخاصة بالبنية التحتية لتقنية المعلومات والتطبيقات.

كما تعمل الإدارة على تنفيذ الإجراءات اللازمة لضمان أمن وسلامة المعلومات والتنسيق مع الهيئات الرسمية بالدولة المعنية بهذا الشأن، وتقوم بمتابعة المستجدات من أمن وسلامة المعلومات وتقنية المعلومات.

8- إدارة الموارد البشرية والتدريب

تتولى الإدارة مهمة توفير الكوادر الفنية والمهنية المناسبة للهيئة وتنظيم كافة الأمور المتعلقة بشؤونهم والإشراف على رفع كفاءتهم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل واستراتيجيات الهيئة المتماشية مع رؤية قطر الوطنية 2030.

9- إدارة التدقيق الداخلي

تتولى الإدارة مهمة التأكد من أن الأعمال والإجراءات التي تقوم بها إدارات الهيئة تتماشى مع القوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول وترتبط بمجلس الإدارة.

10- إدارة الشؤون المالية والإدارية

تتولى الإدارة مهمة توفير كافة اللوازم والخدمات الإدارية اللازمة لعمل الهيئة وتنظيمها وكذلك تنفيذ جميع الإجراءات والمعاملات المالية ومتابعتها حسب التشريعات ذات العلاقة.

الأطراف الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

تتولى الهيئة تنظيم أنشطة الأسواق المالية والإشراف والرقابة عليها لتقديم أفضل الخدمات للمستثمرين من خلال تعزيز مبدأ العدالة والنزاهة وترسيخ أسس التعامل السليم والعادل، وتشرف الهيئة على الأطراف التالية:

1- بورصة قطر.
2- جهة الإيداع.
3- الشركات المدرجة.
4- شركات الخدمات المالية.
5- الأشخاص محترفي العمل في الأسواق والأنشطة المالية.
6- المستثمرون.

المحـــور الأول

جهود هيئة قطـر للأســواق الماليــة

QFMA charts

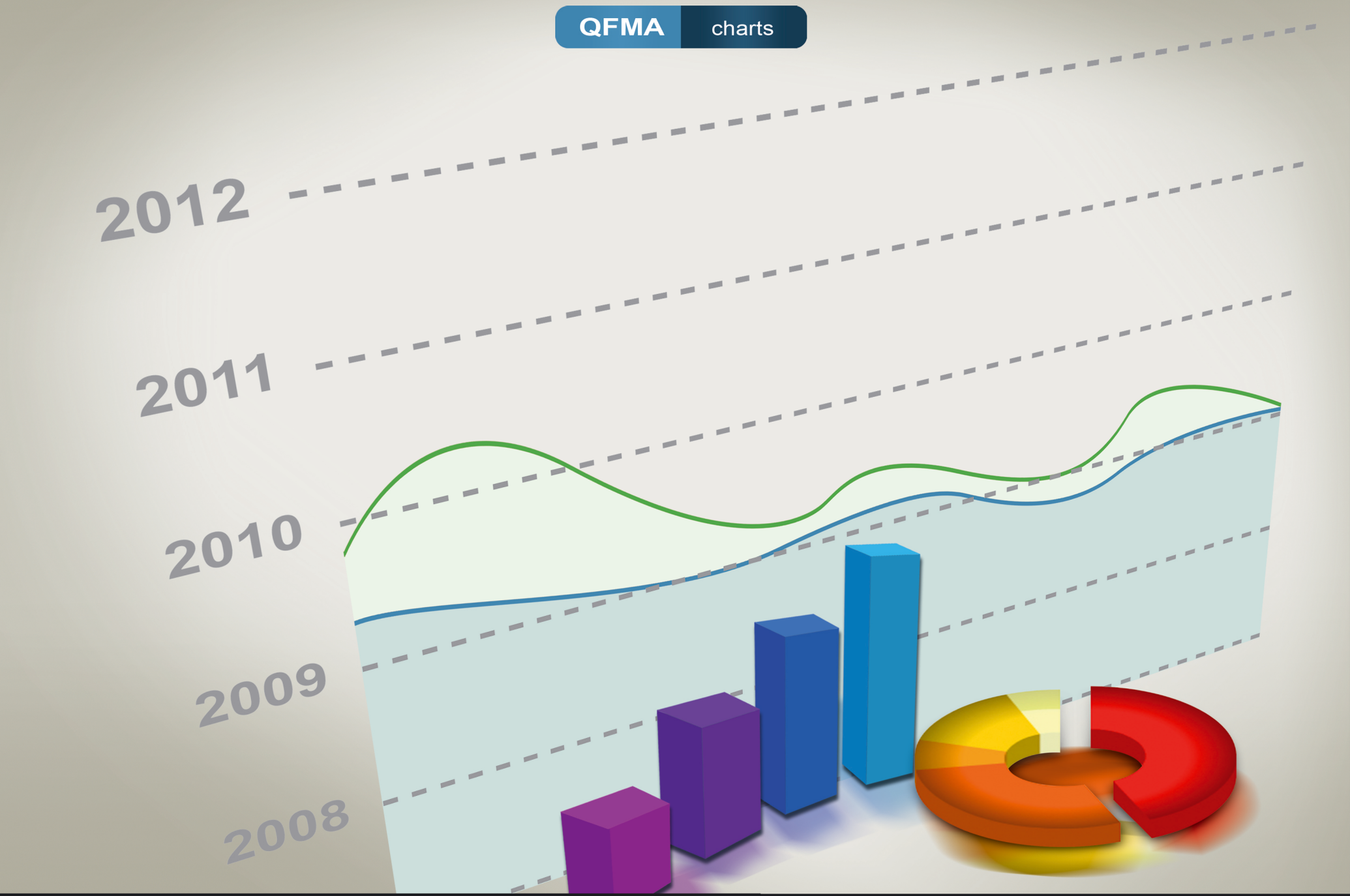

1. التخطيط الاستراتيجي

قامت الهيئة خلال العام بمجموعة من الخطوات الحثيثة نحو إعادة بناء وتشكيل السياسة العامة للهيئة بما في ذلك الرؤية المستقبلية للهيئة ورسالتها والقيم التي يجب أن يتصف بها العاملون فيها، وكذلك العمل على وضع خطط استراتيجية وبرامج ومشروعات محددة لتنفيذ تلك الخطط بما يجعل من الهيئة نموذجا للجهات التنظيمية والرقابية على الأسواق المالية ويزيد في الوقت نفسه من فاعلية ومرونة الأداء الرقابي والإشرافي لها.

ومن أجل الارتقاء بأسواق المال لتكون مركزا للخدمات المالية التي تتوافق مع أحدث التطورات والمستجدات في الأسواق المالية العالمية والإقليمية، ارتكزت جهود الهيئة خلال العام في مجال التخطيط الاستراتيجي على ما يلي:

1-1 وضع الخطة الاستراتيجية للهيئة 2013 – 2017

انتهت الهيئة من مشروع وضع خطة عمل استراتيجية للفترة من 2013 – 2017 بهدف إعادة صياغة رؤية الهيئة المستقبلية لسوق المال ورسالتها وقيمها وأهدافها الرئيسية، بما يؤدي إلى تطويرها وتنميتها ويحقق الغايات المستهدفة لكل من رؤية قطر 2030 والاستراتيجية الوطنية 2011 – 2016.

2-1 تطوير الهيكل التنظيمي بما يتواكب مع الرؤية المستقبلية للهيئة

تمت إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للهيئة في ضوء صدور القانون رقم 8 لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية وإعداد تصور جديد يعكس الرؤية المستقبلية للهيئة ويتواكب مع التوسع في اختصاصاتها ويعطيها مرونة أكبر في عمليات التنظيم والإشراف والرقابة على الأسواق المالية ومحترفي العمل بتلك الأسواق.

2. التشريعات القانونية

تبذل الهيئة جهودا في مجال تطوير التشريعات المنظمة لسوق المال، وذلك بهدف زيادة كفاءة التشريعات وتوسيع حجم ونوعية الأنشطة، وتحقيق التجانس مع التشريعات والقوانين الأخرى المنظمة للقطاع المالي، وتنقسم جهود الهيئة في مجال تطوير التشريعات والنظم القائمة إلى ثلاثة مراحل:

. القوانين والنظم التي تم إصدارها خلال عام 2012.

. الأنظمة التي تم الانتهاء منها وفي مرحلة استطلاع آراء المتخصصين.

. الأنظمة قيد الانتهاء منها.

2-1 القوانين والنظم التي تم إصدارها

انتهت الهيئة خلال العام من إجراءات صياغة وإصدار القوانين والتشريعات والنظم التالية:

- القانون رقم 8 لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية.
- نشاط مزود السيولة.
- نشاط إقراض واقتراض الأوراق المالية.
- معايير الدخول المكفول إلى السوق.
- قواعد إدراج وحدات صناديق الاستثمار.
- توسيع نظام إقراض واقتراض الأوراق المالية ليشمل مزودي السيولة.
- نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في سوق الشركات الناشئة.
- قواعد طرح وإدراج الصكوك والسندات.

2-2 الأنظمة التي تم الانتهاء منها وفي مرحلة استطلاع الآراء

انتهت الهيئة من صياغة عددا من مشروعات النظم والقواعد المنظمة لنشاطات الخدمات المالية المختلفة، وتم استطلاع آراء المختصين بشأنها ومنها:

- نظام الاستحواذ والاندماج.
- قواعد ترخيص وتنظيم جهة الإيداع.
- معايير الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية.
- قواعد إدراج وحدات صناديق الاستثمار العقارية.
- نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الثانية.

3-2 الأنظمة قيد الانتهاء

- نظام المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين لشركات الخدمات المالية والشركات المدرجة.
- قواعد ترخيص وتنظيم نشاط التصنيف الائتماني.

3. التواصل مع مجتمع سوق المال

بذلت الهيئة جهودا متعددة خلال العام 2012 من أجل التواصل مع الأطراف المختلفة لسوق المال القطري، وذلك بهدف تنمية الوعي الاستثماري والمعرفة لدى شركات الخدمات المالية، والأشخاص محترفي العمل بالسوق للتعريف بأهم التطورات التشريعية والتنظيمية. حيث ارتكزت جهود الهيئة في إطار التواصل مع مجتمع سوق المال والتوعية وتنسيق المشاركات المحلية والدولية بالهيئة من خلال:

- نشر ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية لدى المستثمرين.
- نشر وتنمية مستوى المعرفة لدى شركات الخدمات المالية.

كما حرصت الهيئة على تأكيد تواجدها ومشاركتها في أهم اللقاءات والفعاليات ذات الصلة بأسواق المال ومنها:

- الاجتماع السادس لاتحاد هيئات الأوراق المالية في الدوحة – فبراير 2012.
- الاجتماع السادس للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي مايو 2012.
- الاجتماع الثالث للجنة الوزارية لرؤساء مجالس الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي والذي عقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية – مايو 2012.
- الاجتماع السابع والثلاثون للمنظمة الدولية لهيئات سوق المال IOSCO في بكين – 2012.

أما فيما يختص بالجهود المبذولة في نشر المعرفة والثقافة المالية وتوعية الشركات المدرجة وشركات الخدمات المالية بجهود الهيئة التنظيمية والإشرافية والرقابية، فقد قامت الهيئة بتنفيذ الخطة الإعلامية اللازمة من خلال ورش العمل ووسائل الإعلام المتنوعة المتمثلة في:

- إطلاق البرنامج الأكاديمي المهني لاعتماد الوظائف الخاضعة للرقابة في شركات الخدمات المالية – فبراير 2012.
- تنظيم البرنامج التدريبي بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية الأمريكية بعنوان (Effective Oversight and Development of Capital Markets Program) – سبتمبر 2012.

4. عمليات السوق

قامت الهيئة بجهود حثيثة في مجالات الرقابة والإشراف على الأطراف المرتبطة بالعمليات التي تتم في سوق المال ومن بينها شركات الخدمات المالية سواء من خلال الرقابة المكتبية أو الميدانية وذلك بهدف الاطلاع على مدى التزام هذه الشركات بالتشريعات الصادرة عن الهيئة. وكذلك متابعة عمليات التداول بالسوق وعمليات طرح وإدراج الأوراق المالية، بالإضافة إلى إجراءات التحقيق والمحاسبة في الشكاوى والمخالفات.

4-1 الشكاوى والتحقيق

أعدت الهيئة قواعد وإجراءات الشكاوى والتي تتضمن تحديد الأطر العامة والدليل الذي يوضح تقديم الشكوى من قبل المتضرر، وذلك في مجال ممارسة الأعمال والأنشطة والوظائف التي تنظمها الهيئة وتخضع لرقابتها وإشرافها بشكل مباشر. كما توضح هذه القواعد والإجراءات الأسس التي يُستند إليها في كيفية التعامل مع الشكوى ودراستها وبحثها وإعداد التقرير النهائي والتوصيات اللازمة بشأنها.

وقد قامت الهيئة بالنظر في عدد من الشكاوى و التحقيقات موزعة كالتالي:

الشكاوى والتحقيقات

البيان	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الإجمالي
شكاوى	2	2	2	2	8
تحقيقات	2	7	2	7	18

4-2 التراخيص والرقابة

قامت الهيئة بجهد وافر في التفتيش على شركات الخدمات المالية العاملة بالسوق سواء التفتيش الدوري أو التفتيش المفاجئ وذلك بهدف الاطلاع على مدى التزام هذه الشركات بالتشريعات الصادرة عن الهيئة كما قامت الهيئة بالترخيص والرقابة على الأشخاص محترفي العمل

في الأسواق المالية وشركات الخدمات المالية ومتابعة مدى التزام كل منهم بشروط الترخيص، وتم إصدار تراخيص للأنشطة التالية:

عدد ونوع الأنشطة التي تم الترخيص بها

النشـــاط	العدد المرخص له
تقديم خدمات حفظ الأمين	3
تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية	1
الأشخاص محترفي العمل بالأسواق المالية	23

كما قامت الهيئة بمراقبة عمليات التداول بالبورصة من أجل التأكد من سلامتها وعدم وجود تلاعبات بالأسعار والتأكد من مدى التزام كافة الأطراف بالتشريعات المعمول بها وكذلك الاكتشاف المبكر للمخالفات في حال وجودها.

3-4 الإفصاح والعمليات الرأسمالية

قامت الهيئة بمتابعة إفصاحات الشركات في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني لبورصة قطر من خلال المراجعة اليومية للصحف والتحقق من الإفصاحات التي وردت إلى الهيئة والبورصة في نفس الوقت وذلك لرفع مستوى الشفافية.

كما قامت الهيئة بمتابعة مشاريع الاستحواذ والاندماج التي تم الإعلان عنها ومتابعة زيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة ببورصة قطر سواء من خلال توزيعات أرباحها النقدية أو عن طريق الأسهم المجانية، بالإضافة إلى متابعة ومراجعة تقارير الحوكمة الصادرة عن الشركات المدرجة.

5. المحاسبة والتظلم

تم تشكيل لجنة المحاسبة بناء على قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (2) لسنة 2009 الخاص بإصدار إجراءات عمل لجنة المحاسبة في الهيئة، إذ تختص لجنة المحاسبة دون غيرها بالنظر فيما يحيله إليها الرئيس التنفيذي من وقائع خاصة بالمحاسبة عن المخالفات والشكاوى. وتقوم الهيئة بفرض العقوبات والجزاءات المنصوص عليها في القانون رقم (8) لسنة 2012 والذي حل محل القانون رقم (33) لسنة 2005 بشأن الهيئة.

5-1 لجنه المحاسبة

قامت لجنة المحاسبة بالنظر في سبع دعاوى من المحالة إليها خلال العام، وقد أصدرت اللجنة بجلساتها الثلاث التي عقدتها خلال العام أربع قرارات تم نشرها على موقع الهيئة الإلكتروني.

5-2 لجنة التظلمات

عقدت لجنة التظلمات عدة اجتماعات خلال العام للنظر في طلبات التظلم من القرارات التأديبية الصادرة عن الهيئة والمقدمة إليها، حيث عقدت اللجنة 21 اجتماعاً خلال العام، وفيما يلي ملخص عن أعمال اللجنة:

ملخص أعمال لجنة التظلمات

البيـــان	عـــدد
التظلمات وطلبات وقف التنفيذ التي تم تقديمها إلى اللجنة	16
التظلمات	10
طلبات وقف التنفيذ	6
التظلمات وطلبات وقف التنفيذ التي تم الفصل فيها	13
التظلمات وطلبات وقف التنفيذ التي لا تزال محل نظر اللجنة	3
القرارات التي صدرت عن اللجنة	20

6. الأداء المؤسسي والخدمات المساندة

ارتكزت أعمال الهيئة في تطوير الخدمات المساندة ورفع كفاءة الأداء المؤسسي على ما يلي:

- التدريب والتطوير للعاملين بالهيئة.
- جذب الكفاءات المتميزة والحفاظ عليها.
- التقييم الدوري للأداء الوظيفي للعاملين بالهيئة.
- زيادة نسبة التقطير بالهيئة.
- تطوير الأجهزة والبرامج ورفع مستوى أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات بالهيئة.

7. التعاون المحلي والإقليمي والدولي

1-7 اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

تسلمت هيئة قطر للأسواق المالية رئاسة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية من سلطنة عمان خلال الاجتماع السادس للاتحاد والذي عقد بمدينة الدوحة في فبراير 2012، و بذلك أصبح الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية رئيسا للاتحاد.

وتقدم رئيس الهيئة بصفته رئيس الاتحاد باقتراح لإعادة هيكلة الاتحاد وتعديل النظام الأساسي له بما يؤدي إلى تطوير آلية عمله وتفعيل دوره، حيث تضمن الاقتراح ما يلي:

1- وضع رؤية استراتيجية للاتحاد وتحديد أهدافه الرئيسية.
2- تعديل النظام الأساسي لتوسيع قاعدة الأعضاء بالاتحاد.
3- إنشاء المنتدى العام للاتحاد.
4- تغيير الأجهزة الفنية المكونة للاتحاد وذلك باستحداث ما يسمى بالمجلس / اللجنة التنفيذية.
5- وضع هيكل تنظيمي جديد يتضمن الأجهزة الفنية والأمانة العامة ومكوناتها وعلاقتهم ببعض.
6- الشروع في إنشاء مركز معلومات الأسواق المالية العربية.
7- إنشاء موقع الكتروني جديد للتعريف والتواصل بين أعضاء الاتحاد.
8- وضع آلية جديدة لاختيار الأمين العام للاتحاد والشروط الواجب توافرها به.

كما قامت رئاسة الاتحاد بتنظيم برنامج تدريبي عن كيفية الإشراف والرقابة على أسواق رأس المال بعنوان Effective Oversight and Development of Capital Markets Program وذلك بالتعاون مع كل من هيئة الأوراق المالية الأمريكية وهيئة قطر للأسواق المالية، وقد انعقد هذا البرنامج في الدوحة خلال الفترة من 23 – 27 سبتمبر 2012 بحضور وفود من سبعة دول عربية بالإضافة إلى ممثلين عن هيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي و هيئة مركز قطر للمال وبورصة قطر.

2-7 لجنة رؤساء هيئات الأوراق المالية لدول مجلس التعاون

قامت اللجنة بمقارنة القواعد الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي مع اللوائح المعمول بها في قطر لتقصي أوجه التشابه والاختلاف وتتضمن تلك القواعد ما يلي:

1- القواعد الموحدة لإدراج وحدات صناديق الاستثمار.
2- القواعد الموحدة لإدراج الأسهم.
3- القواعد الموحدة لإدراج السندات والصكوك.

3-7 المنظمة الدولية لهيئات سوق المال (الأيسكو)

انتهت الهيئة بالتعاون مع المنظمة الدولية لهيئات سوق المال (الأيسكو) من إجراءات انضمامها إلى المنظمة العالمية وقد أصبحت الهيئة عضواً كامل العضوية في 12 فبراير 2013.

4-7 الهيئات التنظيمية والرقابية بالقطاع المالي

تقوم الهيئة بالتعاون مع كل من مصرف قطر المركزي و مركز قطر لتنظيم المال بوضع رؤية وتصور حول إعادة هيكلة نظام الرقابة والإشراف على القطاع المالي القطري خلال الفترة القادمة وذلك من خلال وضع نظام متكامل للرقابة والإشراف على الأنشطة المختلفة بالقطاع المالي القطري (الأنشطة المصرفية، أنشطة الخدمات المالية، أنشطة التأمين وإعادة التأمين) بما يؤدي إلى تكامل الاختصاصات الرقابية ويحقق الاستقرار بالقطاع المالي القطري.

المحـور الثاني

إحصـــائيات وبيـانات
بورصة قطر خلال عام 2012

QFMA charts

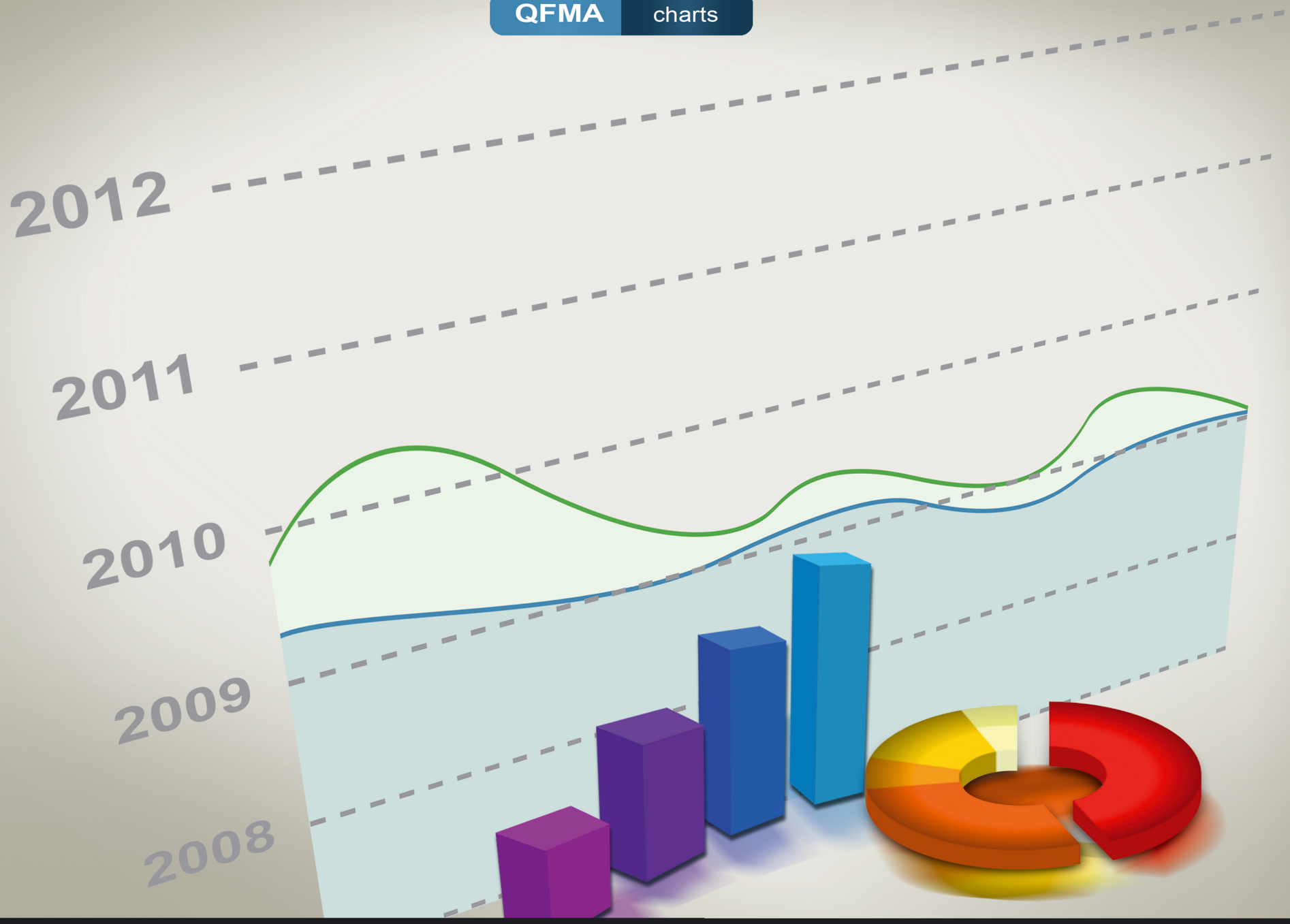

1. نشـــــاط بورصة قطر (2012 – 2007)

بلغ عدد الشركات المدرجة 17 شركة منذ نشأة بورصة قطر في عام 1997، ثم ارتفع إلى40 شركة في عام 2007، ومن ثم وصل العدد إلى 42 شركة مع نهاية عام 2012، كما ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة من 347 مليار ريال قطري بنهاية عام 2007 لتصل في نهاية عام 2012 إلى459 مليار ريال قطري بمعدل نمو بلغ 32.2% خلال الخمس سنوات الماضية.

وبالرغم من ذلك الارتفاع في القيمة السوقية إلا أن حجم النشاط بالبورصة قد انخفض بنهاية عام 2012، حيث انخفض عدد الصفقات المنفذة من 1.8 مليون صفقة في عام 2007 ليصل إلى 881 ألف صفقة في عام 2012، و انخفض عدد تداول الأسهم من 3.4 مليار سهم خلال عام 2007 ليصل إلى 2.4 مليار سهم في عام 2012.

كما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة من 108 مليار ريال في عام 2007 لتصل إلى 71 مليار ريال في عام 2012، وقد أدى ذلك إلى انخفاض المتوسط اليومي لقيمة التداول من 432 مليون ريال خلال عام 2007 ليصل إلى280 مليون ريال في عام 2012.

نشاط بورصة قطر خلال 2007 – 2012

البيـــــان	2012	2011	2010	2009	2008	2007
نشـــاط سوق الأسهم						
عـدد الشركـات ا لمدرجة	42	42	43	44	43	40
عـدد شركـات الخدمات المالية	11	10	7	7	7	7
القيـمة السـوقية (مليار ريال)	459	457	450	320	279	347
عدد الأسـهم المتداولة (مليون سهم)	2,428	2,302	2,094	3,450	3,893	3,411
قيمـــة التداول (مليار ريال)	71	83	67	92	175	108
عدد الصـفقات (مليون صفقة)	0.9	1.1	1	1.7	2.1	1.8
المتوسط اليومي لقيمة التداول (مليون ريال)	280	331	267	364	691	432
نشـــاط سـوق الدين						
قيمة تداولات أذونات الخزانة (مليون ريال)	793	98	0	0	0	0
عـدد أذونات الخـزانة المتداولة (بالألف)	80	10	0	0	0	0
عدد صفقات تداول أذونات الخزانة	25	02	0	0	0	0

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

2. الإحصائيات ببورصة قطر

بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة 42 شركة مساهمة قطرية وبلغ عدد أسهمها المدرجة والقابلة للتداول 10.28 مليار سهم وبلغت قيمتها السوقية 459.8 مليار ريال قطري. كما بلغ عدد شركات الخدمات المالية المرخص لها 11 شركة بينما وصل عدد المستثمرين بالبورصة 964 ألف منهم 294 ألف مستثمر قطري.

مكونات سوق رأس المال		
عدد شركات الخدمات المالية	11	شركة
عدد المستثمرين المسجلين بالسوق	964,548	مستثمر
عدد المستثمرين القطريين المسجلين	294,423	مستثمر
عدد المستثمرين غير القطريين المسجلين	670,125	مستثمر
عدد الشركات القطرية المدرجة	42	شركة مساهمة قطرية
عدد الشركات الأجنبية المدرجة	0	لا يوجد
عدد الشركات المتداولة خلال العام	42	شركة
عدد الشركات التي ارتفعت أسعار أسهمها	17	شركة
عدد الشركات التي انخفضت أسعار اسهمها	25	شركة
عدد الشركات التي لم يطرأ تغيير على أسعار اسهمها	0	شركة
عدد الأسهم المدرجة بالبورصة (مليون)	10,288	سهم
القيمة السوقية للأسهم المدرجة (مليون)	459,883	ريال قطري
متوسط نصيب السهم من الأرباح (عائد السهم)	3.74	ريال قطري
متوسط التوزيع النقدي السنوي للسهم (ريع السهم)	3.69	ريال قطري
متوسط نصيب السهم من حقوق المساهمين	26.28	ريال قطري
مضاعف الربحية (سعر الإغلاق / عائد السهم)	11.97	ضعف
مضاعف القيمة الدفترية (سعر الإغلاق / القيمة الدفترية للسهم)	1.7	ضعف

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

3. نشـــــاط أدوات الديـن

شـهد السوق إدراج أدوات حكـومية خلال العام تمثلت في أذونات الخزانة قصيرة الأجل والتي تراوحت آجالها ما بين ثلاثة أشهر وستة أشهر وتسعة أشهر، حيث بلغ إجمالي عدد أذونات الخزانة التي تم إدراجها بالبورصة خـلال العام 4.3 مليون أذن مقارنة بـ 370 ألف أذن خلال عام 2011.

و بلغت القيمة الإسمية للأذونات التي تم إدراجها 43.2 مليار ريال قطري في عام 2012 مقارنة ب3.7 مليار ريال قطري في عام 2011، موزعة على النحو التالي:

الأذونـات المدرجـة

نوع الأذونات المدرجة	2012		2011	
	عـدد	قيمة (مليون)	عـدد	قيمة (مليون)
3 شـهور	2,130,000	21,300	170,000	1,700
6 شـهور	1,118,500	11,185	100,000	1,000
9 شـهور	1,080,000	10,800	100,000	1,000
إجمالي الأذونات المدرجة	4,328,500	43,285	370,000	3,700

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

التطور الشهري لإدراج أذونات الخزانة

2012	3 شـــهور		6 شـــهور		9 شـــهور	
	عـدد	قيمة (مليون)	عـدد	قيمة (مليون)	عـدد	قيمة (مليون)
مارس	340,000	3,400	180,000	1,800	195,000	1,950
أبريل	115,000	1,150	41,000	410	55,000	550
مايو	175,000	1,750	100,000	1,000	70,000	700
يونيو	200,000	2,000	100,000	1,000	100,000	1,000
يوليو	200,000	2,000	100,000	1,000	100,000	1,000
أغسطس	200,000	2,000	100,000	1,000	100,000	1,000
سبتمبر	195,000	1,950	100,000	1,000	100,000	1,000
أكتوبر	200,000	2,000	100,000	1,000	80,000	800
نوفمبر	170,000	1,700	100,000	1,000	100,000	1,000
ديسمبر	335,000	3,350	197,500	1,975	180,000	1,800
الإجمالي	2,130,00	21,300	1,118,500	11,185	1,080,000	10,800

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

4. تداولات أذونات الخزانة

زادت أحجام التداول على أذونات الخزانة بشكل ملحوظ خلال العام وذلك على النحو التالي:

البيانات	2012			2011		
	قيمة التداول	عدد الأذونات المتداولة	عدد الصفقات	قيمة التداول	عدد الأذونات المتداولة	عدد الصفقات
3 شهور	39,913,850	4,000	2	ـــــ	ـــــ	ـــ
6 شهور	264,278,150	26,600	7	ـــــ	ـــــ	ـــ
9 شهور	489,044,550	49,500	16	98,202,900	10,000	2
الإجمالي	793,236,550	80,100	25	98,202,900	10,000	2

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

5. إدراجات الأسهم

تم إدراج أسهم زيادة رؤوس أموال 14 شركة مدرجة بالبورصة خلال العام، حيث بلغ عدد أسهم الزيادة 57,901 مليون سهم مما أدى إلى ارتفاع إجمالي الأسهم المدرجة إلى 10.283 مليار سهم بزيادة بلغت 6 % من عدد الأسهم المدرجة بنهاية عام 2011 والتي بلغت 9.7 مليار سهم. هذا وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الزيادات في رؤوس الأموال كانت في النصف الأول من العام والتي نتجت عن توزيعات أسهم مجانية تم إقرارها في الجمعيات العمومية للشركات المدرجة في النصف الأول من العام.

6. تداولات الأسهم

6-1 القيمة السوقية

ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بالبورصة ارتفاعا طفيفا لتصل إلى459 مليار ريال قطري في نهاية عام 2012 مقارنة بـ457 مليار ريال قطري بنهاية عام 2011 وذلك بمعدل نمو بلغ 0.55 %.

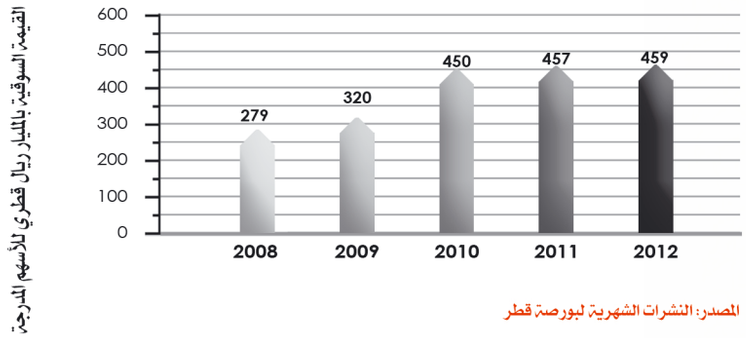

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

6-2 قيمة الأسهم المتداولة

انخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال العام لتصل إلى 70.6 مليار ريال قطري في حين بلغت 83.5 مليار ريال قطري في عام 2011 بنسبة انخفاض بلغت 15 %.

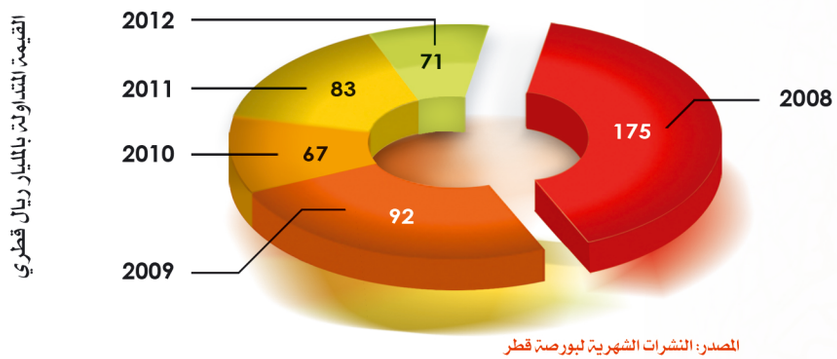

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

3-6 عدد الأسهم المتداولة

ارتفع عدد الأسهم المتداولة بالبورصة خلال العام ليصل إلى 2.4 مليار سهم بنسبة ارتفاع بلغت 5.4 % في حين بلغ عدد الأسهم المتداولة 2.3 مليار سهم في عام 2011.

عدد الأسهم المتداولة بالمليار

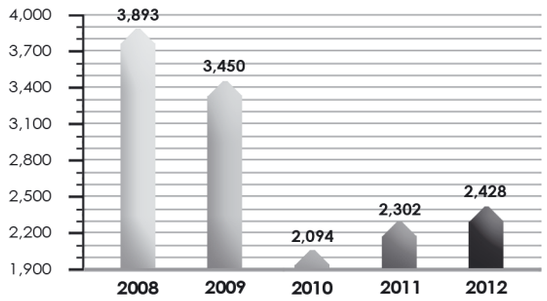

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

4-6 عدد الصفقات

انخفض عدد الصفقات بالبورصة خلال عام 2012 ليصل إلى881 ألف صفقة في حين بلغ عدد الصفقات 1.1 مليون صفقة في نهاية عام 2011 بنسبة انخفاض بلغت 21 %.

عدد الصفقات بالألف

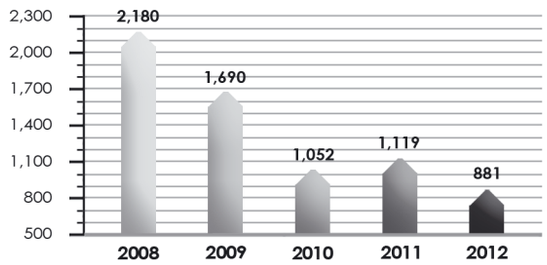

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

5-6 المؤشر العام لبورصة قطر

انخفض المؤشر العام لبورصة قطر خلال عام 2012 مقارنةً بعام 2011 بنسبة 4.3 % بعد ارتفاع متتالي لمدة ثلاث سنوات حيث أغلق المؤشر بنهاية العام عند 8358 نقطة في حين أغلق المؤشر عند نقطة 8779 بنهاية عام 2011.

المؤشر العام

المصدر: بورصة قطر

7. إحصائيات الشركات المدرجة

7-1 الشركات المدرجة بحسب القطاعات

بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة 42 شركة مساهمة بنهاية عام 2012 منها 5 شركات تنتمى إلى قطاع التأمين بنسبة 12 % من إجمالي عدد الشركات المدرجة، و 8 شركات صناعية بنسبة 19 %، و 12 شركة بقطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 29 %، و 8 شركات تنتمي إلى قطاع الخدمات بنسبة 19 %، بالإضافة إلى 4 شركات عقارية بنسبة 9 %، وشركتي اتصالات بنسبة 5 %، و3 شركات نقل بنسبة 7 %.

نسبة الشركات المدرجة بحسب القطاعات

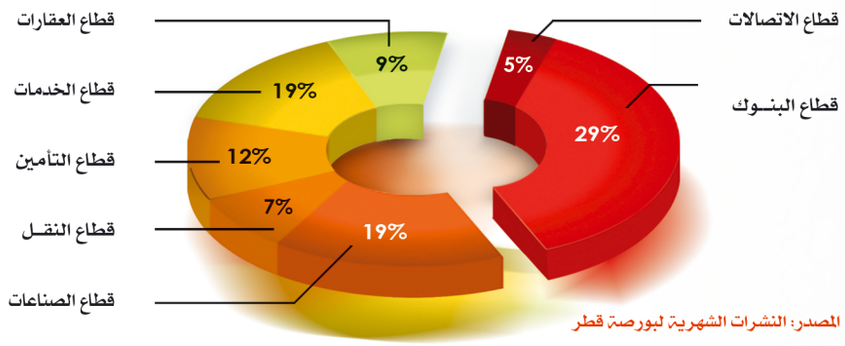

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

7-2 عدد الأسهم المدرجة بحسب القطاعات

بلغ عدد الأسهم المدرجة بالبورصة 10.2 مليار سهم بنهاية عام 2012 منها 3.47 مليار سهم لشركات قطاع العقارات بنسبة 33.8 % من إجمالي عدد الأسهم المدرجة، و 2.8 مليار سهم لقطاع البنوك بنسبة 28 %،

و 1.16 مليار سهم لشركات قطاع الصناعة بنسبة 15.6 %، و 1.16 مليار سهم لشركات قطاع الاتصالات بنسبة 11.33 %، و 714 مليون سهم لشركات قطاع النقل بنسبة 6.94 %. و 252.7 مليون سهم لشركات قطاع الخدمات بنسبة 2.46 %، و 191 مليون سهم لشركات قطاع التأمين بنسبة 1.87 %.

نسبة عدد الأسهم المدرجة بحسب القطاعات

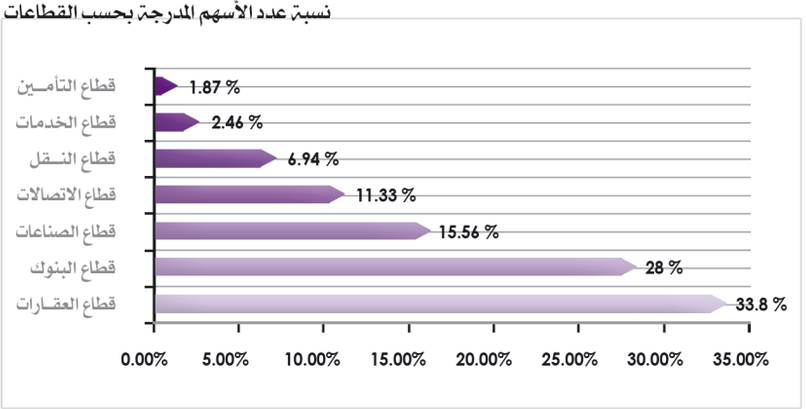

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

3-7 القيمة السوقية بحسب القطاعات

بلغ إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة 459 مليار ريال قطري بنهاية العام، منها 39.04 % لقطاع البنوك بقيمة 179.5 مليار ريال قطري، ونسبة 27.2 % لقطاع الصناعات بقيمة 125 مليار ريال قطري، و نسبة 14.36 % لقطاع العقارات بقيمة 66 مليار ريال قطري، و نسبة 8.78 % لقطاع الاتصالات بقيمة 40.3 مليار ريال قطري، و نسبة 4.49 % لقطاع الخدمات بقيمة 20.6 مليار ريال قطري، و نسبة 3.78 % لقطاع النقل بقيمة 17.3 مليار ريال قطري، و نسبة 2.35 % لقطاع التأمين بقيمة 10.8 مليار ريال قطري.

نسبة القيمة السوقية بحسب القطاعات

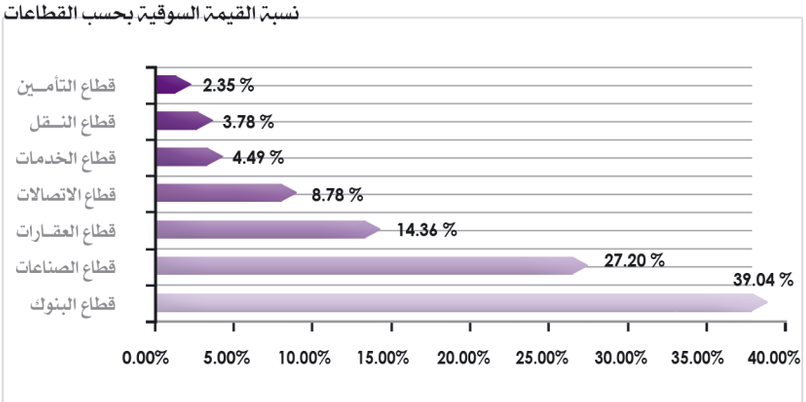

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

4-7 قيمة الأسهم المتداولة بحسب القطاعات

بلغت قيمة الأسهم المتداولة بالبورصة خلال هذا العام 70.6 مليار ريال قطري حيث استحوذ قطاع البنوك على ما نسبته 32.25 % وبما يعادل 22.7 مليار ريال قطري وتلاه قطاع العقارات بنسبة 27.96 % وبما يعادل 19.7 مليار ريال قطري، يليه قطاع الصناعات بنسبة 17.22 % وبما يعادل 12.2 مليار ريال قطري، ثم قطاع الخدمات بنسبة 11.74 % وبما يعادل 8.3 مليار ريال قطري، يليه قطاع النقل بنسبة 5.32 % وبما يعادل 3.7 مليار ريال قطري، يليه قطاع الاتصالات بنسبة 4.33 % وبما يعادل 3 مليار ريال قطري، وأخيرا قطاع التأمين بنسبة 1.18 % وبما يعادل 835 مليون ريال قطري.

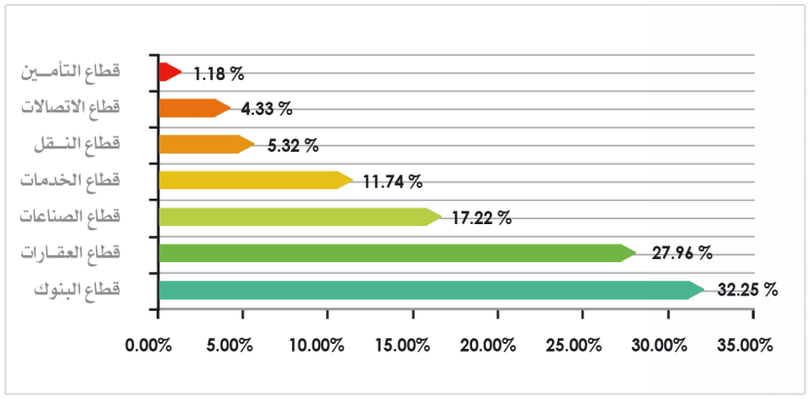

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

5-7 عدد الأسهم المتداولة بحسب القطاعات

استحوذ قطاع العقارات على أعلى نسبة لعدد الأسهم المتداولة ببورصة قطر خلال العام بلغت 42.06 % من اجمالي عدد الأسهم المتداولة، بينما سجل قطاع البنوك نسبة 24.54 %.

وجاء في المركز الثالث قطاع الصناعات بنسبة 10.72 %، بينما جاء قطاع الخدمات في المرتبة الرابعة بنسبة 9.12 % ثم قطاع النقل بنسبة 6.59 % ثم قطاع الاتصالات بنسبة6.3 2 % ثم قطاع التأمين في المرتبة الأخيرة بنسبة 0.65 %.

نسبة عدد الأسهم المتداولة بحسب القطاعات

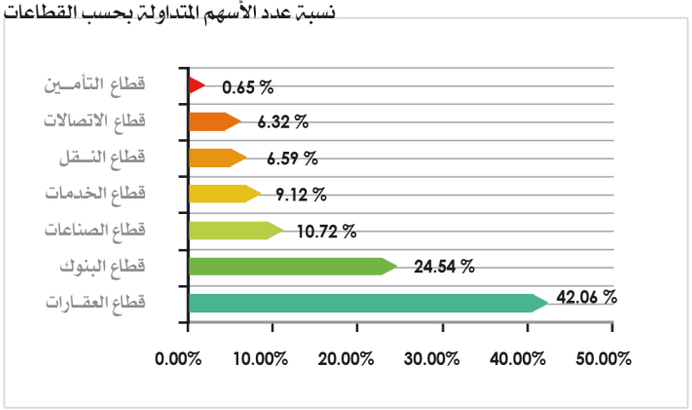

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

6-7 معدل الدوران بحسب القطاعات

بلغ معدل الدوران بالبورصة 15.3 % ككل، حيث استحوذ قطاع الخدمات على أعلى معدل دوران بلغ 40.1 %، بينما سجل قطاع العقارات 29.9 %، ثم جاء قطاع النقل بنسبة 21.6 %، ثم قطاع البنوك بنسبة 12.6 %، يليه قطاع الصناعات بنسبة 9.7 %، ثم قطاع التأمين بنسبة 7.7 % واخيراً قطاع الاتصالات بنسبة 7.5 %.

ملخص إحصائيات الشركات المدرجة بحسب القطاعات

	عدد الشركات	عدد الأسهم	القيمة السوقية للأسهم	قيمة الأسهم المتداولة	معدل دوران الأسهم
قطاع البنوك	12	2,883,590,763	179,532,960,736	22,790,329,975	12.6%
قطاع التأمين	5	191,945,700	10,824,209,310	835,456,714	7.7%
قطاع الصناعات	8	1,601,819,269	125,083,875,716	12,173,037,423	9.7%
قطاع الخدمات	8	252,774,569	20,645,256,256	8,297,709,762	40.1%
قطاع العقارات	4	3,478,846,328	66,059,516,062	19,759,688,130	29.9%
قطاع الاتصالات	2	1,165,720,000	40,372,370,000	3,059,225,855	7.5%
قطاع النقل	3	714,159,346	17,365,432,789	3,758,417,638	21.6%
إجمالي السوق	42	10,288,855,975	459,883,620,869	70,673,865,500	15.3%

المصدر: النشرات الشهرية لبورصة قطر

7-7 الشركات العشر الأولى بحسب القيمة السوقية

بلغت القيمة السوقية للشركات العشر الأولى 350.5 مليار ريال قطري بنسبة 76.2 % من إجمالي القيمة السوقية البالغة 459.6 مليار ريال قطري كما بلغ نصيب الخمس شركات الأولى منها نسبة 60 % من إجمالي القيمة السوقية.

الوزن النسبي للشركات العشر الأولى بحسب القيمة السوقية

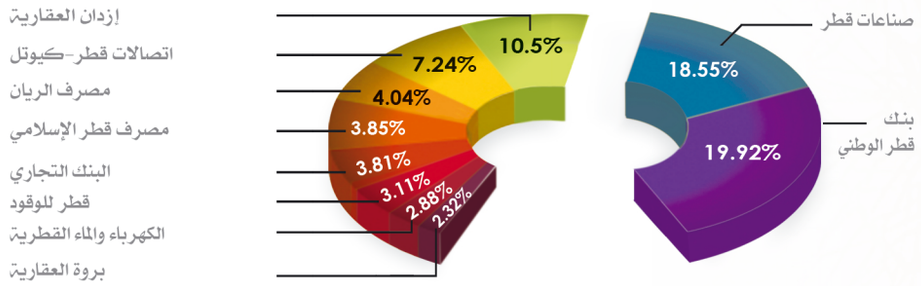

المصدر : إدارة تكنولوجيا المعلومات - قاعدة البيانات بالهيئة

8-7 الشركات العشر الأولى بحسب القيمة المتداولة

بلغت القيمة المتداولة للشركات العشر الأولى 45.3 مليار ريال قطري بنسبة 64.21 % من إجمالي القيمة المتداولة لجميع الشركات المدرجة والبالغة 70.6 مليار ريال قطري، كما بلغ نصيب الخمس شركات الأولى منها نسبة 44.92 % من إجمالي القيمة المتداولة.

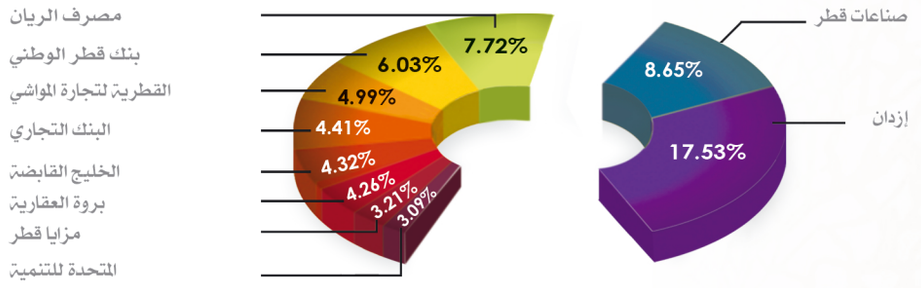

الوزن النسبي للشركات العشر الأولى بحسب القيمة المتداولة

المصدر : إدارة تكنولوجيا المعلومات - قاعدة البيانات بالهيئة

8. إحصائيات المستثمرين

1-8 عدد المستثمرين بحسب الجنسية (أفراد ومؤسسات)

بلغ عدد المستثمرين المسجلين بالبورصة 964.5 ألف مستثمر في نهاية عام 2012 منهم عدد 670.1 ألف مستثمر غير قطري بنسبة 69.4 % من إجمالي عدد المستثمرين المسجلين و294.4 ألف مستثمر قطري بنسبة 30.6 %.

كما بلغ إجمالي عدد المستثمرين الأفراد 957.3 ألف مستثمر بنسبة 99.25 % من إجمالي عدد المستثمرين المسجلين بالبورصة.

نسبة المستثمرين المسجلين بحسب الجنسية والنوع

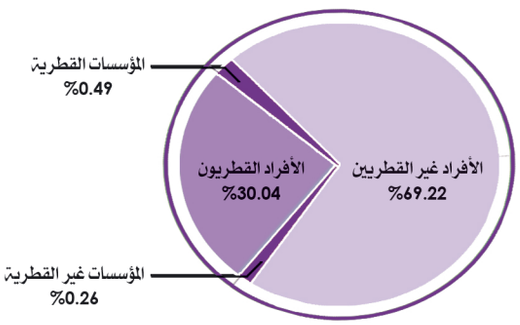

المصدر : إدارة تكنولوجيا المعلومات - قاعدة البيانات بالهيئة حتى 2012/12/20

وبلغ عدد المستثمرين القطريين 289.7 ألف من الأفراد و 4717 مستثمر قطري من المؤسسات. بينما بلغ عدد المستثمرين غير القطريين 667.6 ألف مستثمر من الأفراد و 2,500 مستثمر من المؤسسات.

بلغ عدد المستثمرين المتداولين بالبورصة - من قام بتنفيذ عملية واحدة أو أكثر خلال العام - 47,953 مستثمر بنسبة 4.97 % من إجمالي عدد المستثمرين المسجلين منهم 26,152 مستثمر متداول قطري و21,801 مستثمر متداول غير قطري.

وبلغ عدد المستثمرين المتداولين القطريين 25,685 مستثمر من الأفراد و467 مستثمر من المؤسسات، بينما بلغ عدد المستثمرين المتداولين غير القطريين 21,214 مستثمر من الأفراد و 587 مستثمر من المؤسسات.

نسبة المتداولين إلى المسجلين لكل فئة من فئات المستثمرين

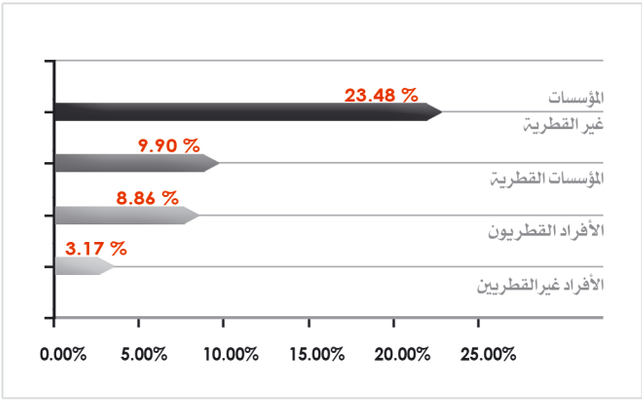

المصدر : إدارة تكنولوجيا المعلومات - قاعدة البيانات بالهيئة حتى 2012/12/20

2-8 تعاملات الشراء للمستثمرين

استحوذ القطريون (أفراد ومؤسسات) على تعاملات الشراء بالبورصة خلال عام 2012، حيث بلغت قيمة مشتريات القطريين 52.3 مليار ريال قطري بنسبة 73 % من إجمالي تعاملات الشراء بينما بلغت لغير القطريين 19.1 مليار ريال قطري بنسبة 27 %. وبلغت تعاملات شراء المؤسسات القطرية 26.7 مليار ريال قطري بنسبة 37 % من إجمالي تعاملات الشراء، بينما بلغت تعاملات المؤسسات غير القطرية 10.1 مليار ريال قطري بنسبة 14 %.

نسب تعاملات الشراء للمستثمرين

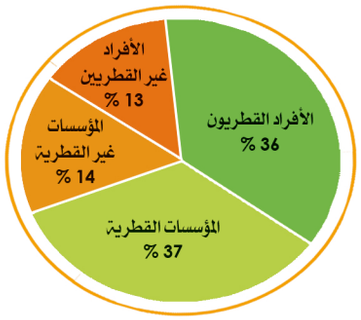

المصدر : إدارة تكنولوجيا المعلومات - قاعدة البيانات بالهيئة

3-8 تعاملات البيع للمستثمرين

استحوذ القطريون (أفراد ومؤسسات) على تعاملات البيع خلال عام 2012 حيث بلغت 49.7 مليار ريال قطري بنسبة 69.64 % من إجمالي تعاملات البيع التي تمت خلال العام، بينما بلغت قيمة تعاملات البيع لغير القطريين 21.6 مليار ريال قطري بنسبة 30.36 %.

وقد تركزت تعاملات بيع القطريين في الأفراد حيث بلغت قيمة تعاملاتهم 25.6 مليار ريال قطري بنسبة 35.85 % من إجمالي تعاملات البيع، بينما استحوذت المؤسسات غير القطرية على قيمة 12.6 مليار ريال قطري بنسبة 17.73 %.

نسبة تعاملات البيع للمستثمرين

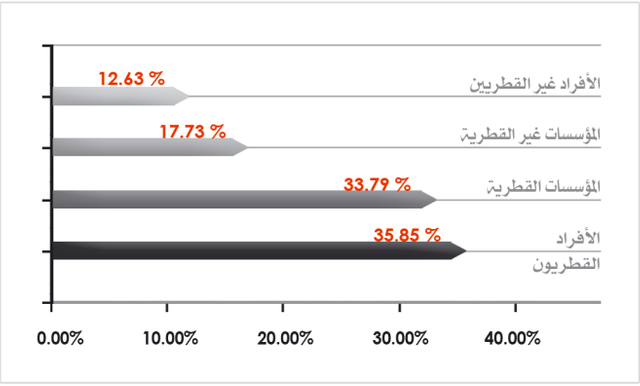

المصدر : إدارة تكنولوجيا المعلومات - قاعدة البيانات بالهيئة

4-8 صافي تعاملات المستثمرين

اتجهت صافي تعاملات جميع فئات المستثمرين بالبورصة إلى البيع فيما عدا المؤسسات القطرية التي اتجهت إلى الشراء بقيمة 2.6 مليار ريال قطري، بينما بلغت تعاملات المؤسسات غير القطرية صافي بيع بقيمة 2.5 مليار ريال قطري. أما بالنسبة للأفراد غير القطريين فقد بلغت صافي بيع تعاملاتهم 50.7 مليون ريال قطري، وبذلك تكون تعاملات غير القطريين قد بلغت صافي بيع بقيمة 2.574 مليار ريال قطري.

بينما بلغ صافي شراء القطريين 2.574 مليار ريال قطري، منها تعاملات بيع للأفراد القطريين بقيمة 57.2 مليون ريال قطري.

صافي التعاملات لجميع فئات المستثمرين

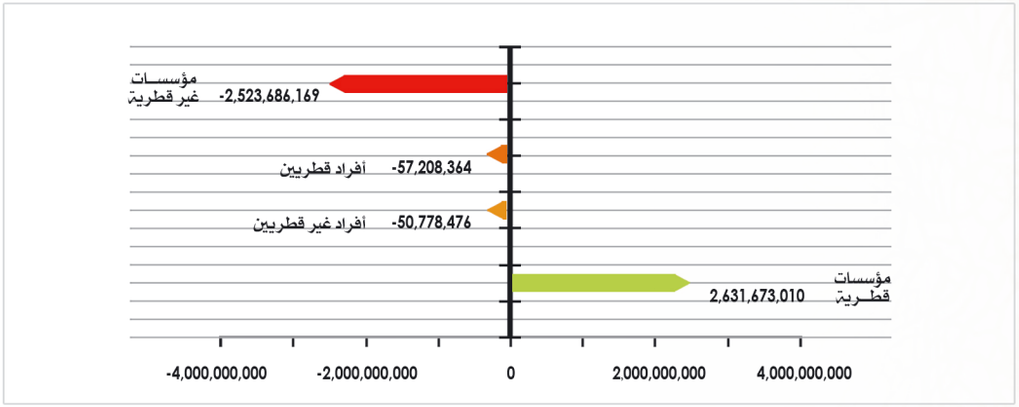

المصدر : إدارة تكنولوجيا المعلومات - قاعدة البيانات بالهيئة

صافي التعاملات لجميع فئات المستثمرين

البيـــــان	القطـــريين			غيـر القطـــريين			الإجمـــالي
	الأفـــراد	المؤسســات	الإجمـالي	الأفـــراد	المؤسســات	الإجمـالي	
تعاملات شـراء المستثمرين	25,562,934,978	26,782,413,739	52,345,348,716	8,974,222,170	10,147,542,663	19,121,764,834	71,467,113,550
تعاملات بيـع المستثمرين	25,620,143,342	24,150,740,729	49,770,884,071	9,025,000,646	12,671,228,833	21,696,229,479	71,467,113,550
صـافي تعـاملات المستثمرين	-57,208,364	2,631,673,010	2,574,464,645	-50,778,476	-2,523,686,169	-2,574,464,645	

المصدر : إدارة تكنولوجيا المعلومات - هيئة قطر للأسواق المالية

9. مقارنة أداء بورصة قطر مع الأسواق الخليجية

9-1 أداء السوق القطري

تحول أداء البورصة إلى الهبوط بمعدل 4.7 % بعد عامين متتالين من الارتفاعات والأداء المميز بالمقارنة مع الأسواق الخليجية، حيث حققت البورصة المرتبة الأولى خلال عامي 2010 و2011 على التوالي، بينما ارتد أدائها خلال عام 2012.

المؤشر العام للأسواق الخليجية

الدولة	إغلاق المؤشر بنهاية 2012	إغلاق المؤشر بنهاية 2011	معدل التغير في المؤشر %
البحرين	1065.61	1143.69	(% 6.8)
سلطنة عمان	5730.08	5695.12	0.61 %
الكويت	5934.28	5814.2	2.06%
الإمارات	2561.22	2341.42	9.38%
السعودية	6801.22	6417.73	5.97 %
قطر	8358.94	8779.03	(% 4.78)

المصدر : النشرات الشهرية والسنوية لهيئات وأسواق المال بدول الخليج

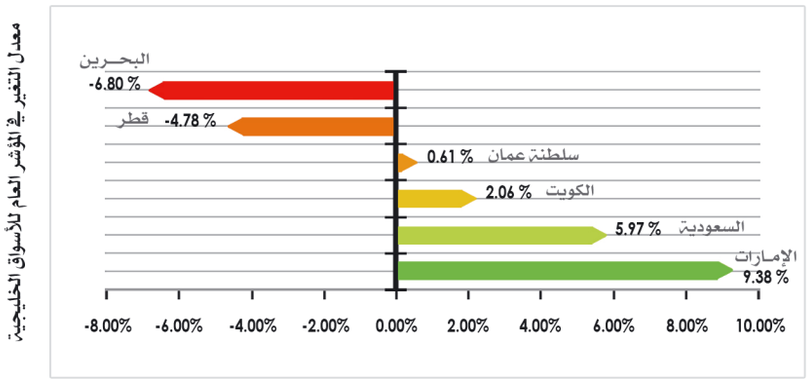

المصدر : النشرات الشهرية والسنوية لهيئات وأسواق المال بدول الخليج

إلا أن البورصة حافظت على المرتبة الأولى في الأداء التراكمي في المؤشر العام عن الثلاث سنوات بمعدل ارتفاع بلغ 20.11 % - وفقا للجدول التالي - بينما جاء السوق السعودي في المرتبة الثانية بمعدل ارتفاع بلغ 11.09 %.

مقارنة الأسواق الخليجية من حيث التغير التراكمي في المؤشر العام (2009 - 2012)

الدولـــة	قيمة إغلاق المؤشر بنهاية 2012	قيمة إغلاق المؤشر بنهاية 2009	معـدل التغـير في المؤشـر %
البحرين	1065.61	1458.2	(26.9%)
سلطنة عمان	5730.08	6368.8	(10 %)
الكويت	5934.28	7005.3	(15.28 %)
الإمارات	2561.22	2771.56	(7.58 %)
السعودية	6801.22	6121.79	11.09 %
قطر	8358.94	6959.2	20.11 %

المصدر : النشرات الشهرية والسنوية لهيئات وأسواق المال بدول الخليج

2-9 معدل الدوران

حقق السوق القطري المرتبة الثانية من حيث معدل الدوران مقارنة بالأسواق الخليجية بمعدل دوران بلغ 15.3 % وذلك بعد السوق السعودي والذي حقق أعلى معدل دوران بين الأسواق الخليجية حيث بلغ 134 %، بينما جاء في المرتبة الثالثة السوق الإماراتي بمعدل دوران 15.2 % ثم الســوق العماني بمعدل دوران 12.1 % ثم ســوق الكويت بمعدل دوران 12 % والبحرين بأقل معدل دوران بلـــغ 1.6 %.

حجم النشاط بالأسواق الخليجية

السوق	عدد الشركات المدرجة	عدد الصفقات	عدد الأسهم المتداولة بالمليون سهم	قيمة التداول بالمليون دولار	القيمة السوقية بالمليون دولار	عدد الصفقات
السعودية	158	10,764,105	83,653	501,417	373,404	% 134
قطر	42	881,638	2,428	19,362	125.9	% 15.3
الإمارات	132	879,140	56,806	19,294	126,618	% 15.2
الكويت	204	476,412	41,483	12,552	103,929	% 12
البحرين	50	8,612	561	251	15,423	% 1.6
عمان	138	322,074	4,247	2,716	22,265	% 12.1

المصدر : صندوق النقد العربي- البيانات السنوية لأسواق رأس المال العربية فيما عدا بيانات السوق القطري ومصدرها البورصة

3-9 القيمة السوقية

حقق السوق القطري المرتبة الثالثة من حيث القيمة السوقية حيث بلغت 125.9 مليار دولار أمريكي، وذلك بعد كل من السوق السعودي وسوق الإمارات حيث بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة بالسوق السعودي 373.4 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت في السوق الإماراتي 126.6 مليار دولار أمريكي ثم جاء السوق الكويتي بقيمة 103.9 مليار دولار أمريكي ثم سوق سلطنة عمان بقيمة 22 مليار دولار أمريكي والبحرين بقيمة 15.4 مليار دولار أمريكي.

4-9 قيمة التداول

حقق السوق القطري المرتبة الثانية من حيث قيمة الأسهم المتداولة مقارنة بالأسواق الخليجية خلال عام 2012 حيث بلغت 17.7 مليار دولار أمريكي، وذلك بعد كل من السوق السعودي والذي بلغت قيمة تداول الأسهم 501 مليار دولار أمريكي

ثم جاء السوق الإماراتي بالمركز الثالث بقيمة 19.2 مليار دولار أمريكي بينما جاء في المرتبة الرابعة السوق الكويتي بقيمة 12.5 مليار دولار أمريكي ثم سوق سلطنة عمان بقيمة 2.7 مليار دولار أمريكي والبحرين بقيمة 251 مليون دولار أمريكي.

5-9 عدد الصفقات

حقق السوق القطري المرتبة الثانية خلال العام من حيث عدد الصفقات والتي بلغ عددها 881 ألف صفقة، وذلك بعد كل من السوق السعودي الذي بلغ عدد الصفقات المنفذة به 10.7مليون صفقة وحل في المركز الثالث السوق الإماراتي بعدد 771.2 ألف صفقة ثم جاء في المرتبة الرابعة السوق الكويتي بعدد 476.4 ألف صفقة ثم جاء السوق العماني في المرتبة الخامسة بعدد 322 ألف صفقة وأخيرا البحرين بعدد 8,612 صفقة.

المحتويات

1.	الرؤيـة، الرسـالة والقيم	10
2.	تأسيس هيئة قطر للأسواق المالية وتبعيتها	12
3.	المهـام الأسـاسية	12
4.	الهيكل التنظيمـي	14
5.	الأطـراف الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة	17

المحـور الأول: جهـود هيئـة قطـر للأسـواق المالية

1.	**التخطيط الاستراتيجي**	20
1-1	وضع الخطة الاستراتيجية للهيئة 2013 - 2017	20
1-2	تطـوير الهيكل التنظيمي بما يتواكب مع الرؤيـة المستقبلية للهيئة	20
2.	**التشـــريعات القانونية**	21
2-1	القوانين والنظم التي تم إصدارها	21
2-2	الأنظمة التي تم الانتهاء منها وفي مرحلة استطلاع الآراء	21
2-3	الأنظمة قيد الانتهاء	22
3.	**التواصـل مع مجتمع سـوق المال**	22

4.	عمليـــات الســـوق	24
4-1	الشكـاوى والتحقيق	24
4-2	التراخيـص والرقابة	24
4-3	الإفصـاح والعمليات الرأسـمالية	25
5.	المحاسـبة والتظلم	26
5-1	لجنـة المحاسـبة	26
5-2	لجنـة التظلمـات	26
6.	الأداء المؤسسـي والخدمـات المسـاندة	27
7.	التعاون المحـلي والإقليـمي والدولـي	27
7-1	اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية	27
7-2	لجـنة رؤسـاء هيئات الأوراق المالية لدول مجلـس التعاون	28
7-3	المنظمة الدولية لهيئات سـوق المال (الأيسكو)	29
7-4	الهيئات التنظيمية والرقابية بالقطاع المالي	29

المحـور الثاني: إحصائيات وبيانات بورصة قطر خلال عام 2012

1.	نشـاط بورصة قطـر (2007 - 2012)	32
2.	الإحصائيات ببورصة قطـر	33

3.	نشـــاط أدوات الدين	34
4.	تداولات أذونات الخزانة	35
5.	إدراجـات الأســهم	35
6.	تداولات الأســـهم	36
6-1	القيمة الســوقية	36
6-2	قيمة الأســهم المتداولـة	36
6-3	عـدد الأســهم المتداولـة	37
6-4	عـدد الصـفقات	37
6-5	المؤشــر العـام لبورصة قطر	37
7.	إحصائيات الشــركات المدرجة	38
7-1	الشــركات المدرجـة بحسـب القطـاعات	38
7-2	عدد الأسـهم المدرجـة بحسـب القطـاعات	38
7-3	القـمة السـوقية بحسـب القطـاعات	39
7-4	قـيمة الأسـهم المتداولة بحسـب القطـاعات	40
7-5	عدد الأسـهم المتداولة بحسـب القطـاعات	40
7-6	معدل الدوران بحسـب القطـاعات	41
7-7	الشـركات العشر الأولى بحسـب القيمة السـوقية	42
7-8	الشـركات العشر الأولى بحسـب القيمة التداولة	42
8.	إحصائيات المســتثمرين	43
8-1	عدد المســتثمرين بحسـب الجنسـية (أفراد ومؤسسات)	43

2-8 تعاملات الشراء للمستثمرين 44
3-8 تعاملات البيع للمستثمرين 45
4-8 صافي تعاملات المستثمرين 45

9. مقارنة أداء بورصة قطر مع الأسواق الخليجية 47

1-9 أداء السوق القطري 47
2-9 معدل الدوران 48
3-9 القيمة السوقية 49
4-9 قيمة التداول 49
5-9 عدد الصفقات 50